مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص: 34-50

أثار التعديلات الدستورية المستقبلية على مسار الجزائر الديمقراطي من منظور السياسة المقارنة الجديدة

The impact of future constitutional amendments on Algeria's democratic path from the perspective of the new comparative politics

عبد العزيز لزهر [1] *، جامعة الأغواط، (الجزائر) l.abdelaziz@lagh-univ.dz

خالد صولي [2] ، جامعة الأغواط، (الجزائر) ksaouli24@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 20-10-2020 تاريخ قبول المقال: 28-10-2020 تاريخ نشر المقال: 31-12-2020

الملخص:

عرفت الجزائر عبر تاريخ استقلالها جملة من الدساتير التي عكس كل منها طبيعة المرحلة ونظام الحكم الذي كان سائدا، ولقد ظلت الخارطة الدستورية في الجزائر مضطربة باضطراب أنظمة الحكم التي كانت تحكم البلاد، حيث اعتبر بعض المتخصصين أن كل رئيس حكم الجزائر ومنذ 1963م صاغ دستورا على مقاسه، وجعل من الدستور مطية للخروج من أي مأزق سياسي أو اقتصادي يعترضه، ومنفذا للتنفيس الاجتماعي كلما دعت الحاجة لذلك. لكن بعد حراك 22 فيفري 2019 وانتخاب الرئيس الجديد الذي كان خطابه يعكس الرغبة في تحقيق القطيعة مع الممارسات السابقة من خلال هندسة سياسية قائمة على قيم أكثر انفتاحا على الحقوق والحريات، تتماشى وطموحات السلطة السياسية في إحداث التغيير من خلال اعتماد سياسات أكثر ديمقراطية مبنية على الشفافية والنجاعة السياسية والاقتصادية وفق نموذج يعتمد أكثر فأكثر على الديمقراطية التشاركية وحوكمة الفعل السياسي والاقتصادي. وهذا ما جاء في مسودة تعديل الدستور الجزائري المزمع عرضه على الاستفتاء في الفاتح نوفمبر ألفين وعشرين.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، التعديل، الدستور، السياسة المقارنة.

Abstract:

Algeria has known throughout the history of its independence a set of constitutions, each of which reflected the nature of the stage and the system of government that prevailed, and the constitutional map in Algeria has remained troubled by the turmoil of the regimes that were ruling the country, as some specialists considered that every president who ruled Algeria since 1963 has

* المؤلف المرسل.

drafted a constitution according to his size And he made the constitution a vehicle to get out of any political or economic impasse that he faces, and an outlet for social relief whenever the need arises. But after the February 22 movement and the election of the new president, whose speech reflected the desire to achieve a rupture with previous practices through political engineering based on values more open to rights and freedoms, the aspirations of the political authority to bring about change are in line with the adoption of more democratic policies based on transparency, political and economic efficiency, according to a model that depends more and more on participatory democracy and the governance of political and economic action. This is what was stated in the draft amendment to the Algerian constitution, to be submitted to a referendum on November 1, 2020.

Key words : Algeria, amendment, constitution, comparative politics.

مقدمة:

عرفت الجزائر عبر تاريخ استقلالها جملة من الدساتير التي عكس كل منها طبيعة المرحلة ونظام الحكم الذي كان سائدا، ولقد ظلت الخارطة الدستورية في الجزائر مضطربة باضطراب أنظمة الحكم التي كانت تحكم البلاد، حيث اعتبر بعض المتخصصين أن كل رئيس حكم الجزائر ومنذ 1963م صاغ دستورا على مقاسه، وجعل من الدستور مطية للخروج من أي مأزق سياسي أو اقتصادي يعترضه، ومنفذا للتنفيس الاجتماعي كلما دعت الحاجة لذلك. حيث وضع الرئيس أحمد بن بلة أول وثيقة دستورية في الجزائر عام 1963م، غير أنها لم تعمر سوى سنتين، نتيجة تعطيلها من قبل العقيد الهواري بومدين عقب انقلاب 19 جوان1965، ليصبح مجلس الثورة هو المشرع الفعلي الى غاية صدور دستور 1976م، الذي اعتمد الاشتراكية وحكم الحزب الواحد؛ كفلسفة للنظام السياسي الجديد، وبعد أن لاحت أزمة النفط وأحداث أكتوبر 1988 بتبعاتها على السلطة السياسية، اضطرت هذه الاخيرة بقيادة الرئيس الشاذلي بن جديد التوجه نحو نهج الانفتاح الديمقراطي، من خلال دستور 23 فبراير1989، لتتجدد الأحداث السياسية عقب تعطيل المسار الديمقراطي في 1992، والتي أدت الى اهتزاز النظام السياسي، حيث عمد الرئيس اليمين زروال حينها الى وضع دستور بديل في 28 نوفمبر1996. وعلى اثر اعتلاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم في ربيع 1999، وجه انتقاداته للدستور السابق، ليتجه بعد أن استحكم قبضته على السلطة نحو اجراء عدة تعديلات على الدستور، كان أولها في 2002، ثم في 2008، وكان آخرها تعديل 2016، الذي أعطى للرئيس بوتفليقة سلطات ملكية في نظام جمهوري على حد تعبير بعض المتابعين، الذين اعتبروا أن البرلمان كان متعاونا الى أبعد الحدود في التعديلات التي قام بها الرئيس بوتفليقة. ومع

اندلاع الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019، اضطربت الخارطة السياسية في الجزائر، وتغير كثير من قواعد اللعبة التي ربطت بين الشعب والسلطة، أين كلف الرئيس الجزائري الجديد عبد المجيد تبون الاستاذ والاكاديمي أحمد لعرابة برئاسة لجنة خبراء مكونة من 15 عضوا، لصياغة مقترحات مراجعة الدستور القائم في مدة ستين يوما، وتعهد بفتح مشاورات واسعة مع الفاعلين في الحياة السياسية والمجتمع المدني قبل عرض المسودة الجديدة على البرلمان للمصادقة عليها ثم على الاستفتاء الشعبي، وحدد البيان الذي أصدرته الرئاسة سبعة محاور للتعديل الدستوري، كان أبرزها تعزيز حقوق الانسان وحريات المواطنين والمساواة أمام القانون، وكذا تكريس أخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد، وترسيخ مبدأ استقلالية القضاء والفصل بين السلطات، وتعزيز الرقابة البرلمانية..، كونها ستكون تعديلات جوهرية تتطابق وأطروحة جيل السياسة المقارنة الجديد – الذي يعتبر قيم الديمقراطية، وحقوق الانسان، ومبادئ النظام الاقتصادي الحر، قيما عالمية لا بد من تعميمها على دول العالم الثالث–، وقد جاء هذا في سياق ما أفرزته العولمة بتداعياتها التي تخطت الحدود الدولية، عقب انتهاء الحرب الباردة واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، أين سعت هذه الأخيرة إلى تعميم قيمها السياسية والاقتصادية على باقي الدول، وهذا ما يطرح **إشكالية: إلى أي مدى ستتوافق التعديلات الدستورية التي ستعتمدها الجزائر في 2020 مع أطروحة جيل السياسة المقارنة الجديد؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية العامة ثلاثة أسئلة فرعية:

1– ما مفهوم جيل السياسة المقارنة الجديد؟

2– ما طبيعة مشروع التعديلات الدستورية الجزائرية المرتقب ؟

3– ما مدى مطابقة محتوى تعديلات الدستور مع أطروحات السياسة المقارنة الجديدة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات يمكن اقتراح خطة مكونة من ثلاثة محاور أساسية:

المبحث الأول: يتناول مفهوم بناء الدولة من منظور جيل السياسة المقارنة الجديد، وذلك من خلال مستوياته المختلفة.

المبحث الثاني: يسلط الضوء على محتوى مشروع التعديلات للدستور الجزائري الحالي.

المبحث الثالث: يحاول تقييم محتوى هذه التعديلات ومدى تطابقها وتصورات جيل السياسة المقارنة الجديد.

المبحث الأول: مفهوم جيل السياسة المقارنة الجديد

1- مفهوم السياسة المقارنة the comparative politics: هي فرع من فروع العلوم السياسية يهتم بدراسة ومقارنة السياسات داخل وفيما بين الدول، ويحاول الإجابة عن بعض الأسئلة الرئيسية في علم السياسة من مثل: لماذا وكيف تتغير الأنظمة السياسية؟، لماذا بعض الدول تملك أنظمة حكم ديمقراطية في حين أن دول أخرى تحكمها أنظمة شمولية؟...[1]

والسياسة المقارنة حقل معرفي جد غني وديناميكي، لا سيما في مجال الدراسات السياسية، وهو يشمل تقريبا كل الأنظمة السياسية السائدة في العالم.[2]

والسياسة المقارنة كمنهج للدراسة تعتمد على المقارنة وعلى المناهج البحثية من منظور مقارن، أما فيما يخص موضوعها فهي ترتكز على البحث في الظواهر السياسية، متخذة من مفاهيم ك: الدولة، المجتمع، الأمة، الثقافة، المؤسسة، الحكومة، بالإضافة إلى النظام السياسي، وبعض المفاهيم الأخرى التي تدرس وتحلل على المستوى الكلي أحد أهم المفاهيم المفتاحية للدراسة السياسية المقارنة.[3]

2- منطلقات جيل السياسة المقارنة الثاني

ينطلق هذا العلم من سؤال محوري هو: كيف يمكن التدخل سياسيا في توجيه وتشكيل عملية بناء الدولة ؟[4]، وعلى هذا بنى نظريته على مجموعة من المنطلقات المتمثلة في:

- محورية الإنسان في العملية السياسية، وعالمية حقوق الإنسان.
- ضرورة اعتماد الديمقراطية الغربية كنموذج وحيد للحكم.[5]
- ضرورة إعتماد الدولة لنمط الاقتصاد الرأسمالي.
- مشروعية التدخل الدولي لحماية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتتجسد هذه النظرية من خلال عدة شروط:

أولا: على مستوى الدولة

يرى رواد جيل السياسة المقارنة الجديد أن عملية بناء الدولة العصرية ترتكز نظريا على مبدأين أساسيين، هما: مبدأ "العدل"، ومبدأ "الشرعية"، ويقوم ذلك على مجموعة من الأسس:

1- بناء دستور قوي: أي بناء هيكل قانوني يكفل الحقوق ويحقق مبدأ تساوي الفرص بين جميع المواطنين، بغض النظر عن عرقهم أو ثقافتهم أو لغتهم أو جنسهم أو دينهم، فبناء مجموعة من القوانين تكفل الحقوق وتضمن المحاسبة يعتبرها البعض أحد أهم شروط الدولة القوية، وهي النموذج الذي يجسد فكرة "دولة الحق والقانون"، فهي من جهة دولة للمؤسسات والقواعد والأحكام، ومن جهة ثانية جوهرها

حقوق الإنسان التي تتصف بالعالمية والتكامل، وتعمل حسب أولويات الإنسان وأمنه وأمن الأجيال القادمة، وذلك عن طريق إعادة بناء فلسفة الدولة والحكم، حول الإنسان ومن أجله.[6]

2- تجسيد مفهوم الحكم الراشد: الذي يرتكز في إدارته لمشكلات الفرد والمجتمع على قيم اللامركزية، والشفافية، والمساءلة، والنزاهة، وذلك لترشيد أسلوب الحكم والإدارة، وكضرورة لتكريس عملية بناء الدولة اللامركزية، كعنصر من عناصر تعزيز الديمقراطية.

3- بناء مؤسسات ديمقراطية قوية: تؤمن بالحكم الراشد، وتجعله فلسفة تسيير بأمانة وشفافية، وتعطي للدولة طابع الديمومة، وتمكنها من أداء وظائفها المختلفة، هذا وفقا للسعي إلى تحقيق النموذج المعياري للديمقراطية في عملية بناء الدولة.[7]

4- بناء الثقة بين النخب: وذلك بالعمل على خلق مساحات للتعايش السلمي بين النخب، فبناء الدولة يعتمد على التفاعل الايجابي للنخب، ويتوقف على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.[8]

ثانيا: على مستوى النظام السياسي

يقوم تصور جيل السياسة المقارنة الجديد في مستوى النظام السياسي على مجموعة من الركائز الأساسية، هي كالتالي:[9]

1- التباين السلطوي: ويقوم هذا المفهوم على ديناميكية تهدف إلى استمرار فعالية وكفاءة النظام السياسي، وذلك بالاعتماد على فكرة "التمايز" و"التكامل" بين السلطات، بدل فكرة الفصل" التي كانت قائمة، وهذا يعني احتفاظ كل من السلطة التشريعية والتنفيذية باختصاصاتهما الطبيعية، مع اكتساب كلا السلطتين لبعض الاختصاصات الاستثنائية، بهدف الحفاظ على مبدأي التوازن والفعالية، كما يقوم التباين السلطوي على مبدأ استقلالية القضاء، وفق منطق أولوية الحق على القانون، بما يحقق مبدأ العدالة، والقضاء على التعسف والتجاوز، كما يقوم على مبدأ الحفاظ على الحصانة الدستورية للرئيس، ولأعضاء البرلمان.

ثالثا: على مستوى الفرد

إن عملية بناء الدول والأنظمة السياسية في الدول النامية والمنطقة العربية وفق هذا المنظور؛ يجب أن تقوم على فكرة عالمية حقوق الإنسان، المتكاملة والإلزامية، وكذا النظام الديمقراطي المشاركاتي، والنظام الاقتصادي الحر، حيث تقوم فكرة عالمية حقوق الإنسان على فرضية التساوي في الحاجات والفرص بين كل البشر- بغض النظر عما إذا كانوا ذكورا أم إناثا - وأينما كانوا، وذلك بحكم الطبيعة المشتركة لهم، فمعيار التفرقة بينهم هو فكرة "**المواطنة**" فقط.

كما تشكل "المشاركة السياسية" المتغير الرئيسي في السياسة المقارنة الجديدة، فهي مؤشر هام لقياس مستوى ديمقراطية النظام السياسي، ذلك من خلال ثلاثة أبعاد:

1- المشاركة السياسية الدائمة: وهي التي تحدد مستوى ديمقراطية النظام السياسي، وتقوم على تعددية حزبية حقيقة، واستقلال مادي وقراري للأحزاب عن السلطة الحاكمة، ووجود مجتمع مدني فعال، ومستقل سياسيا عن السلطة الحاكمة وعن الأحزاب، ويملك ذمة مالية خاصة تمكنه من المبادرة.

2- المشاركة السياسية الدورية: وتعني مدى ديمقراطية الانتخابات، أي مدى احترام النظام السياسي لحقوق المواطنين في الترشح والانتخاب، بكل حرية ودون ما قمع أو توجيه.

3- المشاركة السياسية التمثيلية: وتقوم على مركزية الدور الرقابي للسلطة التشريعية في النظام السياسي، ومحوريتها في التشريع، ومساهمتها الفعالة في بناء السياسة العامة، وفي مراقبة السلطة التنفيذية، كما تقوم على المبادرة المحلية، من خلال المجالس التمثيلية المنتخبة، في تحقيق التنمية المحلية والجهوية بما يضمن أولوية النفع لسكان هذه المناطق، في إطار احترام مبادئ المشاركة والعقلانية في التسيير.

المبحث الثاني: مشروع تعديل الدستور الجزائري ل: 2020

تضمنت مسودة تعديل الدستور الجزائري الحالي نحو 20 تعديلا، أهمها:[10]

1- تعويض المجلس الدستوري بمحكمة دستورية: حيث اقترحت الوثيقة أن تضطلع المحكمة الدستورية بمهمة الرقابة على الأوامر الرئاسية والحكومية، وكذا القوانين والتنظيمات والمعاهدات، والبت في الخلافات التي قد تثور بين السلطات الدستورية الثلاث بعد اخطارها.

كما حددت التعديلات 12 عضوا للمحكمة الدستورية، مع اشتراط عدم الانتماء الحزبي لجميع اعضاء المحكمة، يعين رئيس الجمهورية 4 أعضاء، وعضوين من المجلس الشعبي(الغرفة السفلى للبرلمان) من غير النواب، وعضوين من مجلس الأمة(الغرفة العليا للبرلمان) من غير أعضائه، و4 قضاة منتخبين.

2- الغاء المادة التي تتعلق "بالثلث الرئاسي" من تشكيلة مجلس الأمة، وهي مادة استحدثها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في تعديل 2008، حيث منحته صلاحية تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة.

3- الابقاء على فترة الولاية الرئاسية مدتين فقط، واستحداث منصب نائب رئيس الجمهورية للمرة الأولى، يتولى مهام الرئيس وقيادة البلاد في حال تعذر هذا الأخير عن تأدية مهامه، وهي مهمة كان يضطلع بها رئيس مجلس الأمة في الدستور السابق، وكذا الابقاء على فترة العهدة البرلمانية بولايتين تشريعيتين غير قابلة للتجديد.

4- اضطلاع الجيش الوطني الشعبي بمهام عسكرية خارجية: حيث اقترحت وثيقة التعديل الدستوري الجديد امكانية ارسال الجيش الى خارج البلاد وذلك بعد موافقة البرلمان، وهي سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر، فقد حرصت الجزائر طول فترة استقلالها على منع اقحام جيشها في النزاعات الخارجية، أو المشاركة في القواة الدولية المشتركة لحفظ السلام، أو القيام بعمليات عسكرية خارج حدود البلاد، وكان هذا عقيدة يعتقدها الجيش الجزائري، وهذا ما اعتبره بعض المراقبين أنه سيثير جدلا ومعارضة شعبية واسعة.

5- حذف المادة التي تستوجب التمتع بالجنسية الجزائرية لتولي المناصب السامية في الدولة، سيما بعد الانتقادات الشعبية التي صاحبت تعيين الرئيس السابق في حكومته الثالثة 17 وزيرا من مزدوجي الجنسية، ويرتبط هذا الأمر في ذاكرة الجزائريين بقضايا الفساد، لا سيما بعد تفجر فضائح الفساد التي كان وزيرا؛ الصناعة الأسبق عبد السلام بوشوارب(ذو الجنسية الفرنسية)، والطاقة شكيب خليل(ذو الجنسية الأمريكية)، من أكثر الأسماء التي ورد ذكرها في أكبر قضايا الفساد في الجزائر، وهذا كذلك يعد من بين التعديلات التي أثارت جدلا واسعا.

6- الغاء منصب الوزير الأول واستبداله برئيس الحكومة: يقترح التعديل الدستوري الجديد الغاء العمل بمنصب الوزير الأول والعودة الى نظام رئيس الحكومة ببرنامجه الحكومي، والذي يعين من الأغلبية البرلمانية، الأمر الذي سيعزز من صلاحيات رئيس الحكومة ويقلص من صلاحيات رئيس الجمهورية التي وسعها تعديل 2016، كما تضمن التعديل الغاء سلطة رئيس الجمهورية في اصدار الاوامر الرئاسية خلال فترة العطل البرلمانية، مع الحفاظ على حق التشريع بأوامر خلال مدة شغور المجلس الشعبي الوطني(الغرفة السفلى للبرلمان) وفي غضون مدة الحالة الاستثنائية، مع ضرورة عرض هذه الأوامر على البرلمان في المدة المطلوبة، ويضاف اليها تعديلات أخرى تلزم الحكومة بارفاق مشروعات القوانين باللوائح التنفيذية، وتقديم المستندات والوثائق الضرورية للبرلمان لتسهيل مهامه الرقابية، واقرار امكانية ترتيب مسؤولية الحكومة على اثر عملية الاستجواب.

7- اعفاء رئيس الجمهورية من ترأس المجلس الأعلى للقضاء واسنادها الى رئيس المحكمة العليا، وكذا ابعاد وزير العدل من تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء.

8- اقتراح التمييز في الاستفادة من الحصانة البرلمانية بين الأعمال المرتبطة بممارسة العهدة وتلك الخارجة عنها، وذلك على خلفية قضايا الفساد التي فتحها القضاء مع بعض النواب في البرلمان، أين وجد الكثير من الصعوبات والعراقيل القانونية لرفع الحصانة عن بعض النواب.

9- ويشترط التعديل الدستوري وللمرة الأولى التصويت داخل البرلمان بحضور أغلبية الأعضاء، وذلك بعد الانتقادات التي طالت نواب البرلمان، على ما اعتبره الجزائريون قاعات البرلمان الفارغة خلال جلسات البرلمان.

10- اقرار مدة حالة الطوارئ ب: 30 يوما: ولا يمكن تجديدها الا بموافقة البرلمان، وهي المدة التي كانت مفتوحة في الدستور الحالي، مع تحديد مدة الحالة الاستثنائية ب: 60 يوما، واقرار حق المحكمة الدستورية في الرقابة على القرارات المتخذة أثناء الحالة الاستثنائية.

11- دسترة الحراك الشعبي ليوم 22 فبراير 2019 ضمن ديباجة الدستور، بالاضافة الى حظر خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز.

12- الابقاء على مواد الهوية الوطنية كمواد صماء غير قابلة للتعديل، على غرار المواد المتعلقة بدين الدولة ولغتها...

13- اقتراح ادراج اللغة الأمازيغية في خانة مواد الهوية الوطنية، غير القابلة للتعديل الدستوري.

14- دسترة سلطة عليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وادراجها ضمن الهيئات الرقابية، وكذا دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

المحور الثالث: تقييم مشروع تعديل الدستور

وبعد أن تم عرض مشروع تعديل الدستور على البرلمان يوم الخميس 10 سبتمبر 2020، صوت نواب المجلس الوطني الجزائري بالاجماع لمصلحة تعديل الدستور، الذي يعد أحد أهم الوعود الانتخابية للرئيس عبد المجيد تبون لتلبية مطالب الحراك الشعبي، ولدى عرض مشروع التعديل على النواب ذكر رئيس الوزراء "عبد العزيز جراد" بأن تعديل الدستور جاء استجابة لارادة الشعب التي عبر عنها في 22 فبراير 2019، من خلال حراكه المبارك الأصيل الذي وضع حدا لأخطاء وانحرافات خطيرة، التي كادت أن تقوض أركان الدولة الوطنية ومؤسساتها وتزعزع التماسك الوطني، كما صرح رئيس المجلس الشعبي الوطني "سليمان شنين" بعد التصويت برفع الأيدي؛ "أعتبر أن المجلس صوت بقبول التعديل الدستوري باجماع الحاضرين الذين بلغ عددهم 256 من اصل 462 نائبا".[11]

وتم التصويت على الدستور الجديد للبلاد وفق اجراء قانوني خاص، لا يتضمن أية مناقشة أو تعديلا من طرف النواب، وذلك نظرا للحالة الاستعجالية حسب رأي البعض، بعد أن شهد التعديل الدستوري عدة تأخيرات بسبب الأزمة الصحية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد.

غير أن الدستور لن يكون ساريا الا بعد التصويت الشعبي عليه في الاستفتاء المقرر في الفاتح من نوفمبر2020، الموعد الرمزي الذي يصادف موعد الاحتفال بذكرى اندلاع الثورة الجزائرية المباركة للتحرير من الاستعمار الفرنسي(1954- 1962).

و لقد أثار المشروع التمهيدي لتعديل الدستور جدلاً واسعاً في الجزائر بعد أن كشفت عنه الرئاسة الجزائرية شهر ماي الماضي، ودخل الجزائريون في نقاش واسع وغير مسبوق مع السلطة السياسية، حيث تعتبر هذه هي المرة الأولى في تاريخ الجزائر التي يُعرض فيها مشروع تعديل الدستور للنقاش على الأحزاب والمجتمع المدني والأكاديميين، وهي من النقاط المهمة التي ثمنها معظم الفاعلين في الساحة السياسية، ولقد انقسم رأي الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في الجزائر بين مؤيد ومعارض لهذا المشروع التعديلي للدستور.

1- الفئة المؤيدة للتعديل الدستوري:

صرح الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" بأن مشروع الدستور ينسجم مع متطلبات بناء الدولة العصرية، ويلبي مطالب الحراك الشعبي المبارك الأصيل[12]، أي يوافق تصورات أطروحة جيل السياسة المقارنة الجديد حول بناء الدولة.

وراهن الرئيس تبون على أنه "دستور توافقي" يشكل قطيعة مع ممارسات النظام السابق، ويضع حدا لصلاحيات رئيس البلاد الواسعة، وسيكون ميثاقاً يحتوي مطالب الحراك الشعبي، ووسيلة تغيير سلمي تضمن الانتقال الديمقراطي[13].

وأيده في هذا؛ بيان مجلس الوزراء في 13 سبتمبر الذي يرى في أن هذا الدستور يهدف الى الفصل بين السلطات والتوازن بينها، والتداول السلمي على السلطة، والشفافية في ادارة المال العام وتجنيب البلاد أي انحراف استبدادي.[14]

كما صرح وزير العدل "بلقاسم زغماتي" بأن الهدف من التعديل الدستوري هو التغيير الجذري لنظام الحكم، الموروث عن عشرين سنة من حكم الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، حيث ساد الفساد والاستبداد.

وفي هذا الصدد أكد المتحدث باسم حزب جبهة التحرير الوطني "محمد عماري" أن الإعلان عن مسودة الدستور يندرج ضمن الوفاء بتعهدات رئيس الجمهورية ال: 54، معتبرا أن "إشراك الأحزاب والنقابات والشخصيات الوطنية من دون قيود في المساهمة في بناء هذا الدستور؛ هو اتجاه لتكريس سياسة جديدة تشاركية، تعبر فعلا عن نمط جديد في ممارسة الحكم"، وكشف عماري أن حزبه "ساهم في المشروع من خلال لجنة مختصة لدراسة وإثراء المسودة بمشاركة إطارات الحزب".[15]

ومن جهته ثمن "عبد القادر بن قرينة" –الذي حل في المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية الاخيرة– طرح الوثيقة الدستورية للنقاش واشراك جل الفواعل السياسية والاجتماعية في بناء هذا الدستور الجديد، وقال أنه "لابد من الاستجابة لمطالب الحراك في بناء مؤسسات بوثائق وآليات وقاعدة حكم جديدة"، غير أنه أوضح في تصريح له لقناة الجزيرة العربية أن صلاحيات الرئيس تحتاج الى تدقيق أكثر، بما يستجيب للتوازن بين السلطات، كما شدد بن قرينة على أن اللغة الوطنية الرسمية واحدة وغير قابلة للنقاش والمزايدة والرضوخ لجماعات الضغط، وحذر من تناول "حرية المعتقد" بجرأة، أي "دون تمييز بين عقيدة الأمة الجزائرية وبين كل ماهو دخيل، ليكون أداة ضغط لبناء أقليات كيفما كان شكلها"، ودعا بن قرينة الى توضيح مسألة مساهمة الجيش الجزائري خارج الحدود، حتى لا يستنزف في معارك الكبار ويبقى ظهر الجزائر عاريا.[16]

2- الفئة المتحفظة والمنتقدة للتعديل الدستوري:

من جهته اعتبر الحقوقي البارز في فعاليات الحراك الشعبي "مصطفى بوشاشي" أن طريقة اداء النظام السياسي الحالية غير مجدية، لأنها نفسها التي انتهجها كل الرؤساء السابقين، وبالتالي فهناك غياب للإرادة السياسية الحقيقية التي تسعى الى تكريس الديمقراطية في الجزائر، واعتبر في تصريح له لقناة الجزيرة العربية ان الدستور الذي سيحكم مستقبل الجزائر والجزائريين هو ذلك الذي يصنعونه بأنفسهم، عبر نقاش واسع ومن خلال مؤسسات منتخبة فعليا، وأوضح بانه لا يمكن أن يكون هناك حوار حقيقي حين نطرح مسودة دستور معدة سلفا في مثل هذه الظروف الاستثنائية مع وباء كورونا، وأردف قائلا "أعتقد أن هذه المسودة لن تشكل دستورا لتكريس الديمقراطية، بل ستحافظ على نفس النظام الأحادي الشمولي الذي لا يؤمن بحق المواطنين بالمشاركة في بناء جزائر جديدة"، واضاف بوشاشي أن "المناضلين من أجل الحرية والديمقراطية يشعرون أنهم غير معنيين بهذه المسودة، باعتبارها لبنة من أجل بقاء نظام غير ديمقراطي في الجزائر، ولهذا سيستمرون في النضال".[17]

وذهب في هذا الاتجاه أستاذ القانون الدستوري "مختار خميلي"، حيث يرى أن المسودة تمت صياغتها بإرادة منفردة من قبل السلطة التنفيذية، وأن بنود الدستور (234 مادة) كثيرة جدا، كون الكثير منها مكانها القوانين العضوية، كما اعتبر الاستاذ خميلي في تصريح له للجزيرة نت أن "صلاحيات رئيس الجمهورية لا تزال واسعة جدا، وشدد على ضرورة تكليف مرشح الحزب أو الائتلاف الانتخابي الفائز بتشكيل الحكومة عوض تعيينه من الرئيس، كما انه استغرب لفكرة تعيين نائب لرئيس الجمهورية "يمكن أن يتولى مهامه الأسطورية في حال الاستقالة أو الوفاة دون تفويض شعبي"، منتقدا بقاء تعديل الدستور معقودا بيد الرئيس، وحتى مبادرة البرلمان مرتبطة بقبوله.[18] ويرى الاستاذ رخيلة أن استقرار الدستور

يرتبط بمستوى دسترة الحياة العامة في المجتمع، أي أن تكون المؤسسات مبنية وفقا لأحكام الدستور، وبما أن الجزائر مقبلة على ما وصفه رئيس الجمهورية بالتأسيس لجمهورية جديدة، فإن ذلك يتوقف، بحسب رخيلة، على مراجعة عميقة للدستور الحالي في كل فصوله، واختصار المواد الدستورية البالغ عددها 218 مادة، "لأن الكثير منها غير قابل للتطبيق أو تتم قراءتها بتفسيرات متناقضة"، واضاف الاستاذ رخيلة في تصريح للجزيرة نت انه حتى يكون الدستور آلية أساسية لاستقرار المجتمع؛ فإنه لا بد من هندسة دستورية تكرس مبدأ الفصل بين السلطات، وتحدد المبادئ الجوهرية التي تحكم المجتمع وطبيعة الدولة، هل هي متدخلة أو ناظمة"؟، وشدد على ضرورة رسم خارطة الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والمواطن، والحرص على أن يحتفظ المؤسس الدستوري بمهامه، من خلال ضبط الأحكام الدستورية، وترك ما يتعلق بتنظيم الاقتصاد والتربية والإعلام وكل مناحي الحياة للمشرع المؤهل، لمسايرة وتنظيم المتغيرات السريعة للمجتمع.

وفي مقال له في جريدة البصائر انتقد الاستاذ "عبد الرزاق قسوم" رئيس "جمعية العلماء المسلمين الجزائرية" (حامية الهوية الوطنية للبلد) الوثيقة النهائية للتعديل الدستوري، كونها لم تتضمن أي من المقترحات التي قدمتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقال: "أنه في الوقت الذي تواجه فيه الجزائر مختلف التيارات، وتهب عليها رياح السموم حاملة الأفاعي والعقارب، من الأباعد والأقارب"، وفي هذا الوقت العصيب بالذات "يتطلع الجزائريون الى سفينة تتغلب على الرياح وتعمق معنى التغيير والاصلاح، فتعد لهم أصلح ما يمكن من دستور، وتعبر بهم الى شاطئ الأمن والاستقرار، فطموح الشعب الجزائري هو وضع دستور مضاد للنوازل وحام من الزلازل، يحمي الوطن ولا يبدده، ويصون الاستقلال ولا يهدده، ويوحد الوطن ولا يعدده"..، ويسترسل قائلا "أننا تفاءلنا بوجود مسودة للدستور تعرض على شعبنا للاستفتاء، وتكرس لديه معاني الوطنية والاخاء وقيم الكرامة والاباء، وفوجئنا كما فوجئ كل الطيبين، بنسخة الدستور المعدل في نسخته النهائية، بأنه لا يوجد أي أثر لأي مقترح من مقترحات جمعية العلماء المسلمين.[19]

وأشار الاستاذ قسوم الى نقطة مهمة ومهمة جدا، ألا وهي: "أنه من الناحية الاجرائية كان من المفترض استبدال لجنة صياغة الدستور بلجنة صياغة جديدة، يسند اليها مهمة النظر في اقتراحات الهيئات الفاعلة في الساحة الوطنية، لادخال ماهو صالح من الاقتراحات، وما يمثل اضافة للنص الاصلي، حيث أن المنهجية العلمية تقتضي أن لا يبت في قضايا المصير شخص واحد أو تيار واحد، وانما يجب اسناد أمرها الى لجنة فسيفسائية القناعات وطنية الالتزام، من حيث الحسم في الأمور ذات

الحساسيات"، وأشار الأستاذ قسوم الى ان نفس اللجنة التي صاغت المشروع هي نفسها التي تولت تصحيحه.

كما أثار الأستاذ عبد الرزاق قسوم جملة من النقاط المهمة في هذه الوثيقة الدستورية الملغمة، فكان من بين المقترحات التي قدمتها جمعية العلماء المسلمين هو توضيح المقصود من المادة الثانية من الدستور، المتعلقة بدين الدولة، حيث أنها في الدستور الحالي تنص على أن الاسلام دين الدولة، فكان مقترح جمعية العلماء المسلمين هو ذكر "أن مصدر التشريع هو الاسلام، وتعمل الدولة على نشره وحمايته"، وهذه هي الصياغة الحقيقية لهذه المادة، كما أشار الاستاذ قسوم الى ضرورة توضيح المادة 42 المتعلقة بحرية المعتقد، وبين أنه كان من المفترض أن تصاغ هذه المادة على نحو "أن حرية الرأي ينظمها القانون في ظل المادة الثانية من الدستور وقيم المجتمع، وتقام شعائر الدين الاسلامي بحرية مع احترام أي معتقد آخر لا يمس بقيم المجتمع الجزائري، وأن ممارسة العبادات يضمنها القانون، والدولة تحمي أماكن العبادة وتضمن حيادها الحزبي".[20]

وفي هذا الصدد هناك من يرى أنه كان من المفترض ايكال صيغة وثيقة في مستوى أهمية الدستور؛ الى لجنة من الشخصيات الوطنية المشهود لها بالنزاهة والاتزان، ولها باع طويل في الفكر والعلم والخبرة، وتكون متعددة الخبرات، اذ لا يمكن اسناد مهمة صياغة الدستور لمجموعة من الخبراء في القانون فحسب، فالدستور هو عقد اجتماعي شامل يحتوي الجميع، ويجب أن يساهم في بنائه الجميع، كما أن البعض يرى أن الأدهى من ذلك هو أن اللجنة التي صاغت هذا الدستور الجديد في الغالب هي نفسها التي صاغت دستور العهدة السابقة بجميع تعديلاته، الأمر الذي يوحي بأن هذا الدستور هو امتداد لممارسات النظام السابق.

وفي نفس السياق طالب حزب المسار من خلال بيان له، وهو حزب فتي قيد التأسيس، وهو من بين القوى السياسية التي انبثقت عن حراك 22 فبراير، قوى المعارضة باتخاذ خطوات تجسد موقفا موحدا وقويا وواضحا، تتخذه الأحزاب الاسلامية والوطنية، والكيانات الساسية الناشئة بعد الحراك، والجمعيات والهيئات والشخصيات والنخب الوطنية الأصيلة، بسحب البساط من تحت السلطة وأذرعها السياسية والجمعوية، ويمنعها من فرض الأمر الواقع، وتقديم مصالح غصبها وترتيب التوازنات الداخلية بينها على مصلحة الشعب والبلد، واعتبر هذا الحزب الفتي الذي يضم مجموعة من الكوادر والناشطين في الحراك الشعبي "أن التعديلات التي يشوبها كثير من الاستعجال تكرس الاستمرارية وتخشى التجديد، ولا تمس جوهر الدستور السابق، ولا تقدم أي جديد حول شكل النظام السياسي، ولا تأخذ في اعتبارها ما أفرزته الأحداث منذ 22 فبراير 2020، مضيفا "أنه مجرد استدراكات وحواش على دستور 2016، الذي

تم تصميمه خصيصا للرئيس المعزول عبد العزيز بوتفليقة وحاشيته، والغريب أن بعضا ممن كتب هذه التعديلات كان مشاركا في صياغة دستور 2016"، وطالب حزب المسار بانتخابات نيابية نزيهة وشفافة وخطوات اصلاح سياسي كشروط تسبق صياغة الدستور، اضافة الى تحرير الفضاء الاعلامي ورفع الكوابح والاكراهات القضائية والأمنية وضمان قضاء مستقل، ولو مبدئيا، بما يؤسس لمستوى مقبول من الثقة في أحكامه، مشيرا الى أنه لا يمكن مناقشة أي وثيقة مؤسسة ومؤثرة مثل الدستور في ظروف التضييق والاعتقالات والحصار الاعلامي والتوجس من كل صوت مخالف، واعتباره عدوا وخطرا على الوحدة الوطنية.[21]

كما اعترض حزب العمال اليساري في الجزائر على مسودة الدستور، وذكر بيان للحزب أن محرري التعديلات هدفهم ادخال تعديلات سطحية لن تغير قطعا الطبيعة الرئاسية للنظام وتحمل تناقضات كبيرة، مشرا الى أن الهدف من هذا الاجراء هو وضع الشعب أمام الأ

مر الواقع الذي يجرده من حقه في ممارسة ارادته الحرة، وطرح حزب العمار شكوكا في نوايا السلطة من خلال طرحها مسودة الدستور في هذه الظروف الاستثنائية السائدة في البلاد والعالم.[22]

خاتمة:

من خلال عرض مشروع التعديل الدستوري الجزائري ل 2020، وفحص أهم الآراء حول مواده؛ يمكن القول أن الفواعل الاجتماعية والسياسية في الجزائر اختلفت حول ما اذا كان هذا المشروع يصب في مصلحة الشعب الجزائري الذي خرج في حراك 22 فبراير 2019، ويجسد تطلعاته في احداث القطيعة مع النظام السياسي الفاسد، ويؤسس لآخر صالح، يخدم مصالح الشعب ويحقق الرفاه والاستقرار للمجتمع، فهناك من يرى أن مشروع التعديل الدستوري الذي هو بصدد العرض على الشعب الجزائري في الفاتح من نوفمبر 2020 للاستفتاء، هو مشروع واعد ويصب في مصلحة الشعب الجزائري ويشكل قطيعة من النظام السابق الفاسد، وبذلك هو يجسد أطروحة جيل السياسة المقارنة الجديد، الذي يدعو الى تكريس جل جهد الدولة والنظام السياسي لخدمة الفرد والمواطن، وكان هذا رأي السلطة السياسية في الغالب، في حين اتجهت جبهة عريضة من مكونات المجتمع الجزائري الى انتقاد هذا الدستور والدعوة الى مقاطعة هذه الوثيقة، كونه دستور ملغم ومسموم ويهدف الى ضرب الهوية الجزائرية في أسسها الإسلامية والعربية في الصميم، وأن هذه التعديلات التي تعتبرها السلطة جوهرية وفاعلة؛ ماهي الا تغييرات شكلية لا تمت لجوهر الدستور بصلة، وليس لها علاقة لا بخدمة المجتمع، ولا بتحقيق رفاه واستقرار المواطن، ولا بتصورات جيل السياسة المقارنة الجديد، المتعلقة بقضايا الشفافية والحرية والنزاهة، وفصل السلطات، وخدمة المواطن وحفظ حقوقه وحريته وكرامته...، وذلك بدليل أن اللجنة التي صاغت الدستور لم تشكل

عن طريق توافق جميع القوى الفاعلة في البلاد، وبالتالي فهي لا تمثل مختلف أطياف وتكوينات المجتمع، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار مقترحات القوى الفاعلة في البلاد، وهذا يدل على عدم نيتها في اجراء الإصلاحات الجوهرية، كما أنها في أغلبها نفس اللجنة التي صاغت تعديلات دستور المرحلة السابقة، التي منحت السلطة السياسية صلاحية الملك المطلقة في النظام الجمهوري، وبذلك فانها وثيقة تؤسس لنظام علماني، يكرس ويرسخ الفساد وبجميع أبعاده، كما يرى البعض أن الاشكال في الجزائر لم يكن أبدا اشكال دستور أو تعديل دستور؛ بقدر ما كان في تجاوز السلطة ومن والاها للدستور، ولقيم ومبادئ المجتمع الجزائري.

الهوامش:

[1] - patrick H, O'Neil, Karl Fields, and Don Share, **Casses in comparative politics**, 3rd edition, London, Norton and company Ltd, Castle House, 2010, p 02

[2] - Howard Wiarda, **Comparative Politics: critical concepts in political science**, USA, Routled geoxon, 2005, p05

[3] - Lim C, Timothy, **Doing Comparative Politics: An Introduction To Approaches and Issues**, USA, Lynne Rienner, 2006, p-p. 04-05

[4] - Benjamin Reilly, **Democracy and Diversity: Political Engineering In The Asia-Pacific**, New York: Oxford University Press, 2006, P-P. 21-22

[5] - Howard Wiarda, "Is Comparative Politics Dead? Rethinking The Field In The Past-Cold War Era", **Third World Quarterly**, Vol 19, N°. 05, 1998, P 942

[6] – وحيدة بورغدة، "الحكم الديمقراطي كآلية لحل الصراع الاثني"، **ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: سياسات الدول في مواجهة الجماعة الاثنية**، جامعة قالمة، 2008، ص09.

[7]– التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، ص90.

[8] - Alan Whaites, **States In Development: Understanding, State-Building**, Governance and Social Development Group Policy and Research Division, 2008, P-P. 3-6

[9]– لزهر عبد العزيز، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015.

[10]– يونس بورنان، التعديلات الدستورية بالجزائر.. رهان يضع تبون في "اختبار" شعبي، العين الاخبارية –الجزائر، تاريخ النشر 26 أوت 2020.

https://al-ain.com/article/algeria-constitution-amendment-referendum، تاريخ الزيارة: 24 سبتمبر 2020

[11]– قناة France 24، **البرلمان الجزائري يصوت على مشروع التعديل الدستوري قبل عرضه للاستفتاء**، تاريخ النشر: 10 سبتمبر 2020 ، https://www.france24.com/ ، تاريخ الزيارة: 28 سبتمبر 2020

[12]– نفس المرجع

[13]– يونس بورنان، مرجع سابق

[14]، مرجع سابق France 24 – قناة

[15] – عبد الحكيم حذاقة، **مسودة دستور الجزائر .. أبرز التعديلات وردود الفعل**، الجزيرة، تاريخ النشر: 08 ماي2020 ، تاريخ الزيارة 28 سبتمبر 2020 https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/5/8/

[16]– نفس المرجع

[17] – نفس المرجع

[18] – نفس المرجع

[19] – عبد الرزاق قسوم، "كشف المستور عن خفايا الدستور"، **جريدة البصائر**، العدد1031، سبتمبر 2020، تاريخ الزيارة: 28 سبتمبر 2020 https//elbassair.org/11083/

[20] – نفس المرجع

[21] – عثمان لحياني، **الجزائر: بدء اتصالات بين المعارضة لتوحيد الموقف بشأن التعديلات الدستورية**، العربي الجديد ، تاريخ الزيارة: 28 سبتمبر 2020 https://www.alaraby.co.uk/

[22] – نفس المرجع.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

- لزهر عبد العزيز، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015.

- patrick H, O'Neil, Karl Fields, and Don Share, Casses in comparative politics, 3rd edition, London, Norton and company Ltd, Castle House, 2010, p 02

- Howard Wiarda, Comparative Politics: critical concepts in political science, USA, Routled geoxon, 2005, p05

- Lim C, Timothy, Doing Comparative Politics: An Introduction To Approaches and Issues, USA, Lynne Rienner, 2006, p-p. 04-05

- Benjamin Reilly, Democracy and Diversity: Political Engineering In The Asia-Pacific, New York: Oxford University Press, 2006, P-P. 21-22

- Howard Wiarda, "Is Comparative Politics Dead? Rethinking The Field In The Past-Cold War Era", Third World Quarterly, Vol 19, No. 05, 1998, P 942

- Alan Whaites, States In Development: Understanding, State-Building, Governance and Social Development Group Policy and Research Division, 2008, P-P. 3-6

ثانيا: التقارير

- التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009.

ثالثا: أشغال الملتقيات

- وحيدة بورغدة، "الحكم الديمقراطي كآلية لحل الصراع الاثني"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: سياسات الدول في مواجهة الجماعة الاثنية، جامعة قالمة، 2008

رابعا: المواقع الإلكترونية

- يونس بورنان، التعديلات الدستورية بالجزائر.. رهان يضع تبون في "اختبار" شعبي، العين الاخبارية -الجزائر، تاريخ النشر 26 أوت 2020، https://al-ain.com/article/algeria-constitution-amendment-referendum، تاريخ الزيارة: 24 سبتمبر 2020.

- قناة France 24، البرلمان الجزائري يصوت على مشروع التعديل الدستوري قبل عرضه للاستفتاء، تاريخ النشر: 10 سبتمبر 2020 ، https://www.france24.com/، تاريخ الزيارة: 28 سبتمبر 2020

- عبد الحكيم حذاقة، مسودة دستور الجزائر.. أبرز التعديلات وردود الفعل، الجزيرة، تاريخ النشر: 08 ماي2020 ، تاريخ الزيارة 28.
سبتمبر 2020 https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/5/8/

– عبد الرزاق قسوم، "كشف المستور عن خفايا الدستور"، جريدة البصائر، العدد1031، سبتمبر 2020، تاريخ الزيارة: 28 سبتمبر2020 /https//elbassair.org/11083.

– عثمان لحياني، الجزائر: بدء اتصالات بين المعارضة لتوحيد الموقف بشأن التعديلات الدستورية، العربي الجديد، تاريخ الزيارة: 28 سبتمبر2020/https://www.alaraby.co.uk .